اللجوء البيئي في ظل التغيرات المناخية: ضرورة تطوير إطار قانوني شامل لحماية المتضررين

Environmental Refugees in the Context of Climate Change: The Need to Develop a Comprehensive Legal Framework to Protect the Affected

أبو القاسم عيسى

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، الجزائر abouelkacem.aissa@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/18 تاريخ القبول: 2025/03/20 تاريخ النشر: 2025/04/20

ملخص: تُعد ظاهرة **اللجوء البيئي** من أبرز التحديات الإنسانية والقانونية في القرن الحادي والعشرين. يعاني اللاجئون البيئيون من غياب إطار قانوني دولي يعترف بهم، حيث لا تغطي اتفاقية جنيف لعام 1951 هذه الفئة. يهدف البحث إلى تحليل الوضع القانوني الحالي واقتراح إطار قانوني شامل لحماية اللاجئين البيئيين، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمقارن. تتلخص التوصيات في إنشاء اتفاقية دولية جديدة، وتعزيز التعاون الدولي، وزيادة الوعي العالمي، ودعم الدول النامية. يُعد تطوير إطار قانوني شامل ضرورة ملحة لضمان حماية اللاجئين البيئيين وبناء مستقبل أكثر استدامة.

كلمات مفتاحية: اللجوء البيئي، التغيرات المناخية، الإطار القانوني، النزوح القسري، لحماية الدولية

Abstract: The phenomenon of **environmental displacement** is one of the most pressing humanitarian and legal challenges of the 21st century. Environmental refugees suffer from the absence of an international legal framework that recognizes them, as the 1951 Geneva Convention does not cover this category. The research aims to analyze the current legal status and propose a comprehensive legal framework to protect environmental refugees, using descriptive-analytical and comparative methods. Recommendations include establishing a new international convention, enhancing international cooperation, raising global awareness, and supporting developing countries. Developing a comprehensive legal framework is an urgent necessity to ensure the protection of environmental refugees and build a more sustainable Future

Keywords: Environmental Refugees, Climate Change, Legal Framework, Forced Displacement, International Protection

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحديات بيئية غير مسبوقة نتيجة التغيرات المناخية المتسارعة، والتي أصبحت تمثل تهديداً حقيقياً للمجتمعات البشرية في مختلف أنحاء العالم. تُعد هذه التغيرات من أخطر التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، حيث تؤدي إلى تدهور البيئة وتدمير الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان في بقائه. وتشير تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أن الكوارث البيئية والتغيرات المناخية تتسبب في نزوح ما يقارب 20 مليون شخص سنوياً، مما يجعلها واحدة من أبرز أسباب النزوح القسري على مستوى العالم. هذه الظاهرة المتنامية أدت إلى ظهور فئة جديدة من المهجرين تُعرف باللاجئين البيئيين، الذين يضطرون لمغادرة مواطنهم الأصلية بحثاً عن ملاذ آمن يحميهم من الآثار المدمرة للتغيرات البيئية.

تكمن أهمية البحث في موضوع اللجوء البيئي في كونه يمثل تحدياً إنسانياً وقانونياً معاصراً يتطلب معالجة عاجلة. فمن الناحية الإنسانية، يواجه اللاجئون البيئيون ظروفاً قاسية تتمثل في فقدان المأوى والموارد الأساسية للحياة، مثل المياه والغذاء والرعاية الصحية، مما يعرضهم لخطر الفقر والمرض وانتهاك الحقوق الأساسية. ومن الناحية القانونية، تفتقر هذه الفئة إلى الحماية الكافية على المستوى الدولي، حيث لا تعترف الاتفاقيات الدولية الحالية، وعلى رأسها اتفاقية جنيف لعام 1951، باللاجئين البيئيين كفئة مستقلة. وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة التغير المناخي، مثل اتفاقية باريس لعام 2015، إلا أن الإطار القانوني الحالي لا يزال قاصراً عن توفير الحماية المناسبة للاجئين البيئيين.

تتمحور إشكالية البحث حول الفجوة القانونية في حماية اللاجئين البيئيين، حيث لا تتضمن الاتفاقيات الدولية الحالية أي إشارة صريحة لهذه الفئة من المهجرين. وعليه، يطرح البحث السؤال الرئيسي التالي :كيف يمكن تطوير إطار قانوني دولي شامل لحماية اللاجئين البيئيين في ظل التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية المتسارعة؟ يتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، منها:

- ما هو الوضع القانوني الحالي للاجئين البيئيين في القانون الدولي؟
- ما هي العناصر الأساسية المطلوبة لإطار قانوني شامل؟
- كيف يمكن ضمان فعالية تنفيذ هذا الإطار القانوني؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة اللجوء البيئي وأبعادها القانونية، مع تحليل الإطار القانوني الحالي ومدى ملاءمته لحماية اللاجئين البيئيين. كما يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل مختلف التجارب والأنظمة القانونية في التعامل مع هذه الظاهرة، وذلك من أجل استخلاص الدروس المستفادة وتقديم مقترحات عملية لتطوير الإطار القانوني الدولي.

تنقسم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول :يتناول ماهية اللجوء البيئي والإطار القانوني الحالي، من خلال تحليل مفهوم اللجوء البيئي وأسبابه وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقييم الإطار القانوني الدولي الحالي ومدى ملاءمته لحماية اللاجئين البيئيين.
- المبحث الثاني :يركز على تطوير إطار قانوني شامل لحماية اللاجئين البيئيين، من خلال تقديم مقترحات لإنشاء اتفاقية دولية جديدة، وتعزيز التعاون الدولي، وزيادة الوعي العالمي بقضية اللجوء البيئي.

المبحث الأول: ماهية اللجوء البيئي والإطار القانوني الحالي

يتطلب فهم ظاهرة اللجوء البيئي وأبعادها القانونية تحليلاً شاملاً لمفهومها وإطارها القانوني الحالي. فالتحديات البيئية المتزايدة وما تفرضه من تحركات سكانية قسرية تستدعي تحديداً دقيقاً للمفاهيم الأساسية المرتبطة باللجوء البيئي وتمييزها عن غيرها من أشكال الهجرة القسرية، كما أن دراسة الوضع القانوني الراهن للاجئين البيئيين تكشف عن مدى كفاية الأطر القانونية القائمة في توفير الحماية اللازمة لهذه الفئة. وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين رئيسيين: يتناول الأول الإطار المفاهيمي للجوء البيئي، فيما يركز الثاني على تحليل الوضع القانوني الحالي للاجئين البيئيين على المستويين الدولي والإقليمي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للجوء البيئي

يشكل تحديد الإطار المفاهيمي للجوء البيئي خطوة أساسية في فهم هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة. فالتغيرات المناخية المتسارعة وما تفرضه من تحديات بيئية جديدة قد أدت إلى ظهور مفاهيم مستحدثة في القانون الدولي.1 ويمثل مصطلح "اللاجئ البيئي" أحد أبرز هذه المفاهيم المعاصرة، حيث يشير إلى فئة من المهجرين تختلف في طبيعتها وأسباب نزوحها عن فئات اللاجئين التقليديين.2 وقد أشار العنزي إلى أن تحديد مفهوم دقيق للجوء البيئي يمثل تحدياً كبيراً أمام الفقه القانوني الدولي، نظراً لتعدد أسباب النزوح البيئي وتداخلها مع عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية.3 لذا، سنتناول في هذا المطلب تحليلاً شاملاً لمفهوم اللجوء البيئي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة، مع بيان أسباب هذا النوع من اللجوء وآثاره المختلفة.

[1] - عبد العال، محمد شوقي. "**اللجوء البيئي في القانون الدولي: دراسة تحليلية مقارنة**". دار النهضة العربية، 2022، ص 32.

[2] - تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "**النزوح القسري بسبب التغيرات المناخية**". 2023، ص 18.

[3] - العنزي، خالد. "التحديات القانونية والعملية لحماية اللاجئين البيئيين". **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، المجلد 46، العدد 3، 2022، ص 127.

الفرع الأول: تعريف اللجوء البيئي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة

يشهد العالم المعاصر ظاهرة متنامية تتمثل في النزوح القسري للسكان بسبب التغيرات البيئية والمناخية. ويعرف اللجوء البيئي بأنه "حالة الأشخاص الذين يضطرون لمغادرة موطنهم الأصلي بشكل مؤقت أو دائم بسبب تدهور بيئي خطير يهدد وجودهم أو يؤثر بشكل كبير على جودة حياتهم"[1].

يختلف مفهوم اللجوء البيئي عن اللجوء التقليدي المنصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام 1951، حيث يفتقر اللاجئون البيئيون إلى الحماية القانونية المقررة للاجئين التقليديين. 2 ويشير المطيري إلى أن الفارق الجوهري يكمن في سبب اللجوء، حيث يرتبط اللجوء البيئي بعوامل طبيعية وبيئية، بينما يرتبط اللجوء التقليدي بعوامل سياسية أو دينية أو عرقية. 3

الفرع الثاني: أسباب اللجوء البيئي وأشكاله

تتعدد الأسباب المؤدية للجوء البيئي، وقد صنفها الباحثون إلى ثلاث فئات رئيسية: التغيرات المناخية طويلة المدى، والكوارث البيئية المفاجئة، والتدهور البيئي التدريجي. وتشير الإحصائيات الحديثة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى أن حوالي 20 مليون شخص يضطرون للنزوح سنوياً بسبب الكوارث البيئية والمناخية4.

1- **التغيرات المناخية طويلة المدى:**

تشمل هذه الفئة الظواهر البيئية التي تحدث على مدى سنوات أو عقود، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر، فهذه التغيرات مثلا تنعكس على سكان جزر المالديف وجزر المحيط الهادئ حيث يواجهون خطر النزوح بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يهدد باختفاء أراضيهم بالكامل.5

2- **الكوارث البيئية المفاجئة:**

يتعلق الأمر بالأحداث البيئية المفاجئة التي تؤدي إلى نزوح سريع، مثل الأعاصير والفيضانات والزلازل، ففي عام

1 – أوشن بولياس ليل، "اللجوء البيئي: بين غياب المركز القانوني والبحث عن الحماية في ظل قواعد القانون الدولي"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 08، 2023

2 – **اتفاقية جنيف للاجئين**، 1951.

3 - الجبوري، سالم، "إشكالية تعريف اللاجئ البيئي في القانون الدولي"، **المجلة الأردنية للقانون الدولي**، المجلد 15، العدد 2، 2023، ص 45-70.

4 - المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، **التقرير العالمي حول الهجرة البيئية**، 2022.

5 - الشيخ، عصام، **الحماية القانونية للاجئين البيئيين**، المركز العربي للدراسات، بيروت، 2021.

2019 أدى إعصار إيداي إلى نزوح أكثر من **100,000شخص** في موزمبيق، مما أظهر الحاجة الملحة لآليات حماية فورية للنازحين بسبب الكوارث الطبيعية.1

3- التدهور البيئي التدريجي:

تشمل هذه الفئة التغيرات البيئية التي تحدث بشكل تدريجي، مثل تلوث المياه وتدهور التربة، فلقد أدى التصحر المتزايد في منطقة الساحل الأفريقي إلى نزوح آلاف الأشخاص الذين فقدوا أراضيهم الزراعية ومصادر رزقهم.2

الفرع الثالث: الآثار المترتبة على ظاهرة اللجوء البيئي

تمتد آثار اللجوء البيئي لتشمل جوانب إنسانية واقتصادية واجتماعية متعددة. فعلى المستوى الإنساني، يواجه اللاجئون البيئيون تحديات جسيمة تتعلق بفقدان المأوى والموارد الأساسية للحياة.3 أما على المستوى الاقتصادي، فتتحمل الدول المستقبلة أعباء كبيرة في توفير الخدمات الأساسية للنازحين4.

المطلب الثاني: الوضع القانوني الحالي للاجئين البيئيين

يمثل تحليل الوضع القانوني الحالي للاجئين البيئيين أهمية بالغة في فهم مدى فعالية المنظومة القانونية الدولية في التعامل مع هذه الظاهرة المتنامية. فعلى الرغم من تزايد أعداد المهجرين بيئياً بشكل ملحوظ إلا أن الإطار القانوني الدولي الحالي لا يزال قاصراً عن توفير الحماية الكافية لهذه الفئة، ذلك أن غياب نظام قانوني دولي خاص باللاجئين البيئيين قد أدى إلى تباين في المواقف والممارسات الدولية والإقليمية في التعامل مع هذه القضية، كما أن الفجوات القانونية في النظام الحالي تثير إشكاليات عديدة حول مدى إمكانية تطبيق الأطر القانونية التقليدية للجوء على حالات النزوح البيئي.

سنتناول في هذا المطلب تحليلاً تفصيلياً لموقف القانون الدولي من اللجوء البيئي، والنظم القانونية الإقليمية والوطنية ذات الصلة، مع تسليط الضوء على أبرز الثغرات في النظام القانوني الحالي.

الفرع الأول: موقف القانون الدولي من اللجوء البيئي

يتسم الوضع القانوني الحالي للاجئين البيئيين بالقصور الواضح، حيث لا تتضمن اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951

[1]- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، **النزوح القسري بسبب التغيرات المناخية**، 2023.

2- العنزي، خالد، "التحديات القانونية والعملية لحماية اللاجئين البيئيين"، **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، المجلد 46، العدد 3، 2022، ص 123-156.

[3] - Chatterjee, S. ،**Climate Refugees: Arriving at a Possible Framework** ،Global Climate Change and Environmental Refugees ،Springer2023 .

[4] -Pardeep Singh, Bendangwapang Ao, and Anamika Yadav ،Global Climate Change and Environmental Refugees ،Springer2023 .

أي إشارة صريحة لحماية هذه الفئة.[1] أذ نصت الاتفاقية على تعريف اللاجئ كشخص يفر من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية، ولكنها لا تغطي الأشخاص الذين يفرون بسبب التغيرات البيئية أو الكوارث الطبيعية. 2 فمثلا سكان جزر المحيط الهادئ الذين يضطرون إلى النزوح بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، هؤلاء لا يتمتع بالحماية القانونية التي توفرها اتفاقية جنيف، مما يعرضهم لخطر الإعادة القسرية إلى مناطق غير آمنة.3

الفرع الثاني: النظم القانونية الإقليمية والوطنية

تباينت المواقف الإقليمية في التعامل مع قضية اللجوء البيئي. فعلى المستوى الأفريقي، توسعت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية في تعريف اللاجئ ليشمل ضحايا الكوارث البيئية. إذ تنص المادة 1 من الاتفاقية على أن اللاجئ هو أي شخص يضطر إلى مغادرة بلده بسبب "أحداث تهدد النظام العام".4 أما على المستوى الأوروبي، فقد تم تطوير بعض الآليات للحماية المؤقتة للنازحين بيئياً، وإن كانت غير كافية.5 فعلى سبيل المثال، تسمح توجيهات الاتحاد الأوروبي بمنح الحماية المؤقتة للأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية، ولكن هذه الحماية محدودة المدة ولا توفر حلولاً طويلة الأمد.6

الفرع الثالث: الثغرات في النظام القانوني الحالي

يحدد الباحثون ثلاث ثغرات رئيسية في النظام القانوني الحالي:

[1] - **اتفاقية جنيف للاجئين**، 1951، المادة 1.

[2] - – انظر: أوشن بولياس ليل، "اللجوء البيئي: بين غياب المركز القانوني والبحث عن الحماية في ظل قواعد القانون الدولي"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 08، 2023

[3] - المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، **التقرير العالمي حول الهجرة البيئية**، 2022

[4] - **اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين**، 1969، المادة 1.

[5] - **توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الحماية المؤقتة**، EC.55/2001

[6] - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، **النزوح القسري بسبب التغيرات المناخية**، 2023.

1- غياب تعريف قانوني موحد للاجئ البيئي: إذ لا يوجد تعريف دولي موحد للاجئ البيئي، مما يؤدي إلى اختلاف في تفسير وتطبيق القوانين بين الدول.[1]

2- عدم وجود آليات ملزمة للدول في استقبال وحماية اللاجئين البيئيين: لا توجد آليات دولية تلزم الدول باستقبال اللاجئين البيئيين أو توفير الحماية لهم، مما يعرضهم لخطر الإعادة القسرية.[2]

3- ضعف آليات التنسيق الدولي في مواجهة أزمات النزوح البيئي: تفتقر المنظمات الدولية إلى آليات تنسيق فعالة لمواجهة أزمات النزوح البيئي، مما يؤدي إلى تأخر الاستجابة وعدم كفاية المساعدات[3].

المبحث الثاني: نحو إطار قانوني شامل لحماية اللاجئين البيئيين

في ظل قصور النظام القانوني الحالي عن توفير الحماية الكافية للاجئين البيئيين، تبرز الحاجة الملحة لتطوير إطار قانوني شامل يستجيب لمتطلبات هذه الظاهرة المتنامية. حيث أن تطوير مثل هذا الإطار يتطلب تحديداً دقيقاً للأسس والمبادئ التي يقوم عليها، إلى جانب وضع آليات فعالة لتنفيذه. كما أن نجاح هذا الإطار يعتمد بشكل كبير على مدى قدرته على تحقيق التوازن بين حماية حقوق اللاجئين البيئيين من جهة، ومراعاة قدرات ومصالح الدول المستقبلة من جهة أخرى، وعليه سيتناول هذا المبحث في مطلبين رئيسيين: الأسس والمبادئ المقترحة للإطار القانوني، وآليات تنفيذ هذا الإطار.

المطلب الأول: الأسس والمبادئ المقترحة للإطار القانوني

في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها التغيرات المناخية والكوارث البيئية، أصبحت الحاجة إلى تطوير إطار قانوني شامل لحماية اللاجئين البيئيين أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، فاللجوء البيئي يُعد ظاهرة معقدة تتفاقم بفعل التدهور البيئي المتسارع مما يدفع بملايين الأشخاص إلى النزوح القسري سنويًا، ومع ذلك يفتقر الإطار القانوني الدولي الحالي إلى الآليات الكافية لحماية هذه الفئة من المهجرين، مما يعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان ويجعلهم في وضع قانوني غامض.

يهدف هذا المطلب إلى تحديد الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها الإطار القانوني الشامل لحماية اللاجئين البيئيين، إذ تشكل هذه المبادئ الركيزة الأساسية التي تضمن فعالية الحماية وتوازنها مع مصالح الدول المستقبلة، ومن خلال

---

[1] - الجبوري، سالم، "إشكالية تعريف اللاجئ البيئي في القانون الدولي"، **المجلة الأردنية للقانون الدولي**، المجلد 15، العدد 2، 2023، ص 45-70.

[2] - الشيخ، عصام، **الحماية القانونية للاجئين البيئيين**، المركز العربي للدراسات، بيروت، 2021.

[3] - العنزي، خالد، "التحديات القانونية والعملية لحماية اللاجئين البيئيين"، **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، المجلد 46، العدد 3، 2022، ص 123-156.

تحليل هذه المبادئ سيتم تقديم تصور شامل للإطار القانوني المقترح مع التركيز على أهمية مبادئ المسؤولية المشتركة والمتباينة، والتضامن الدولي، وعدم الإعادة القسرية.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تحديد نطاق الحماية القانونية المقترحة والذي يجب أن يشمل جميع الفئات المتأثرة بالتغيرات البيئية بما في ذلك المهجرين بسبب الكوارث البيئية المفاجئة والنازحين بسبب التدهور البيئي التدريجي والمتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر.

كما سيتم مناقشة حقوق والتزامات اللاجئين البيئيين مع التأكيد على أهمية توفير الحماية الفورية والمساعدات الإنسانية بالإضافة إلى تسهيل إعادة التوطين والاندماج في المجتمعات المضيفة.

من خلال هذا التحليل، سيتم تقديم رؤية شاملة للإطار القانوني المقترح، مع التركيز على ضرورة تطوير آليات قانونية فعالة تستجيب للتحديات التي تفرضها ظاهرة اللجوء البيئي، وذلك لضمان حماية حقوق اللاجئين البيئيين وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة هذه الظاهرة المتنامية.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للحماية القانونية

يُعد تحديد المبادئ الأساسية التي يجب أن يستند إليها الإطار القانوني الشامل لحماية اللاجئين البيئيين خطوة حاسمة في ضمان فعالية هذا الإطار. من بين هذه المبادئ، يبرز مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، ومبدأ التضامن الدولي، ومبدأ عدم الإعادة القسرية .هذه المبادئ تشكل الركيزة الأساسية التي تضمن توازنًا بين حقوق اللاجئين البيئيين وواجبات الدول المستقبلة، مع مراعاة الفروق في القدرات الاقتصادية والتقنية بين الدول.

1- مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة:

يقوم هذا المبدأ على فكرة أن الدول تتحمل مسؤوليات مختلفة في مواجهة التحديات البيئية بناءً على قدراتها الاقتصادية والتقنية، وكذلك بناءً على مدى مساهمتها في التسبب بالتغيرات المناخية. على سبيل المثال، تُعد الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، مسؤولة عن نسبة كبيرة من انبعاثات الغازات الدفيئة . [1]

2- مبدأ التضامن الدولي:

يُشدد هذا المبدأ على ضرورة تعاون الدول في مواجهة التحديات العالمية، مثل التغيرات المناخية والنزوح البيئي. يجب أن يتجسد هذا التضامن في توفير الدعم المالي والفني للدول التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين البيئيين، خاصة الدول

[1] -Chatterjee, S. ،Climate Refugees: Arriving at a Possible Framework**في** ، **Global Climate Change and Environmental** Refugees ،Springer2023 ،.

النامية التي تعاني من محدودية الموارد.[1] على سبيل المثال، يمكن أن يتجسد هذا المبدأ في توفير المساعدات المالية من قبل الدول الغنية لبناء بنية تحتية مقاومة للكوارث البيئية في الدول النامية، مثل بناء السدود وأنظمة الصرف الصحي المتطورة.2

3- مبدأ عدم الإعادة القسرية:

يُعد هذا المبدأ حجر الزاوية في حماية اللاجئين، حيث يمنع إعادة الأفراد إلى مناطق تشكل خطرًا على حياتهم أو سلامتهم. في سياق اللجوء البيئي، يجب أن يشمل هذا المبدأ حماية اللاجئين من الإعادة إلى مناطق متضررة بيئيًا أو معرضة للكوارث الطبيعية.[3] على سبيل المثال، في حالة النازحين من الصومال بسبب الجفاف الشديد، يجب أن يضمن الإطار القانوني عدم إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية إلا بعد التأكد من استقرار الوضع البيئي وتوفر الموارد الأساسية للحياة، مثل المياه والغذاء.4

الفرع الثاني: نطاق الحماية القانونية المقترحة

يجب أن يتمتع الإطار القانوني الشامل بنطاق حماية واسع يغطي جميع الفئات المتأثرة بالتغيرات البيئية. يمكن تقسيم نطاق الحماية إلى ثلاث فئات رئيسية:

1- المهجرون بسبب الكوارث البيئية المفاجئة:

تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين يُجبرون على النزوح بسبب كوارث طبيعية مفاجئة، مثل الأعاصير والفيضانات والزلازل. يجب أن يوفر الإطار القانوني حماية فورية لهذه الفئة، بما في ذلك توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية.[5] على سبيل المثال، في حالة إعصار إيداي الذي ضرب موزمبيق في عام 2019، أدى إلى نزوح أكثر من 100,000 شخص، مما يستدعي توفير حماية فورية للنازحين.6

2- النازحون بسبب التدهور البيئي التدريجي:

تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة مناطقهم بسبب تدهور بيئي تدريجي، مثل التصحر أو تلوث المياه. يجب أن يوفر الإطار القانوني حماية طويلة الأمد لهذه الفئة، بما في ذلك إعادة التوطين وفرص العمل المستدامة.[7] على سبيل

---

[1] - Pardeep Singh, Bendangwapang Ao, and Anamika Yadav ،**Global Climate Change and Environmental Refugees** ،Springer2023 ،.

[2] - *تقرير مؤتمر الأطراف COP26 ، **آليات تمويل حماية اللاجئين البيئيين**، الأمم المتحدة، 2023، ص. 12.*

[3] - *أوشن بولياس ليل، "اللجوء البيئي: بين غياب المركز القانوني والبحث عن الحماية في ظل قواعد القانون الدولي"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 08، 2023*

[4] - *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، **تقرير حول مبدأ عدم الإعادة القسرية**)جنيف، 2023)، ص. 78*

[5] - *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، **النزوح القسري بسبب التغيرات المناخية**، 2023.*

[6] - *المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، **تقرير الهجرة لعام 2020**)جنيف، 2020)، ص. 15.*

[7] - *المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، **التقرير العالمي حول الهجرة البيئية**، 2022.*

المثال، سكان منطقة الساحل الأفريقي الذين يعانون من التصحر المتزايد يحتاجون إلى برامج إعادة توطين في مناطق أكثر استقرارًا.1

3- المتضررون من ارتفاع مستوى سطح البحر:

تشمل هذه الفئة سكان الجزر والمناطق الساحلية المنخفضة الذين يفقدون منازلهم بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. يجب أن يوفر الإطار القانوني حماية خاصة لهذه الفئة، بما في ذلك إعادة التوطين في دول أخرى وتوفير الجنسية البديلة.[2] على سبيل المثال، جزر المالديف التي تواجه خطر الاختفاء بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر تحتاج إلى إعادة توطين سكانها في دول أخرى.3

الفرع الثالث: حقوق والتزامات اللاجئين البيئيين

يجب أن يكفل الإطار القانوني الشامل مجموعة من الحقوق الأساسية للاجئين البيئيين، مع تحديد الالتزامات المترتبة على الدول المستقبلة. من أبرز هذه الحقوق والالتزامات:

1- الحقوق الأساسية للاجئين البيئيين:

- يجب أن يتمتع اللاجئون البيئيون بالحق في الحصول على الإقامة المؤقتة والمساعدات الإنسانية والعمل والتعليم والرعاية الصحية .[4]

2 - التزامات الدول المستقبلة:

يجب على الدول المستقبلة توفير الحماية الفورية وتسهيل إعادة التوطين وتعزيز التعاون الدولي5.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الإطار القانوني المقترح

يتناول هذا المطلب آليات تنفيذ الإطار القانوني المقترح مع التركيز على الجوانب المؤسسية ودور التعاون الدولي

[1] -S. Chatterjee ،***Climate Refugees: Arriving at a Possible Framework*** (Springer2023 ،) ،p89 .

[2] - *الشيخ، عصام، **الحماية القانونية للاجئين البيئيين**، المركز العربي للدراسات، بيروت، 2021.*

[3] - Pardeep Singh et al. ،**Global Climate Change and Environmental Refugees** (Springer،2023)p102.

[4] - *الجبوري، سالم، "إشكالية تعريف اللاجئ البيئي في القانون الدولي"، **المجلة الأردنية للقانون الدولي**، المجلد 15، العدد 2، 2023، ص 45-70*

[5] - *العنزي، خالد، "التحديات القانونية والعملية لحماية اللاجئين البيئيين"، **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، المجلد 46، العدد 3، 2022، ص 123-156.*

والتحديات العملية التي قد تواجه تنفيذ هذا الإطار، من خلال تحليل هذه الآليات سيتم تقديم تصور شامل لكيفية ضمان فعالية الإطار القانوني في مواجهة التحديات التي تفرضها ظاهرة اللجوء البيئي.

الفرع الأول: الآليات المؤسسية للتنفيذ

لضمان تنفيذ الإطار القانوني الشامل بشكل فعال، يجب إنشاء آليات مؤسسية قوية تعمل على إدارة شؤون اللاجئين البيئيين وتنسيق الجهود الدولية ومن بين هذه الآليات:

1- إنشاء هيئة دولية متخصصة:

يُقترح إنشاء هيئة دولية متخصصة تعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرةIOM) .[1]

2- آليات التمويل الدولي:

يجب إنشاء آلية تمويل دولية لدعم الدول المتضررة من النزوح البيئي. يمكن أن يتم تمويل هذه الآلية من خلال مساهمات الدول الصناعية الكبرى التي تتحمل مسؤولية أكبر في التسبب بالتغيرات المناخية. فمثلا يمكن تخصيص جزء من صندوق التكيف مع التغيرات المناخية لتمويل مشاريع حماية اللاجئين البيئيين.2

الفرع الثاني: دور التعاون الدولي في حماية اللاجئين البيئيين

يُعد التعاون الدولي عنصرًا أساسيًا في ضمان نجاح الإطار القانوني المقترح. إذ يمكن أن يتجسد هذا التعاون في عدة أشكال:

1- تبادل المعلومات والخبرات:

يجب أن تعمل الدول على تبادل المعلومات والخبرات حول أفضل الممارسات في إدارة النزوح البيئي. على سبيل المثال، يمكن أن تقوم الدول التي لديها خبرة في إدارة الكوارث الطبيعية، مثل اليابان، بتقديم الدعم الفني للدول النامية التي تواجه تحديات مماثلة.3

2- المساعدة التقنية والمالية:

يجب أن تقدم الدول المتقدمة المساعدة التقنية والمالية للدول النامية التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين البيئيين.[4]

---

[1] - *أوشن بولياس ليل، "اللجوء البيئي: بين غياب المركز القانوني والبحث عن الحماية في ظل قواعد القانون الدولي"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 08، 2023.*

[2] - تقرير مؤتمر الأطرافCOP26 ، ***آليات تمويل حماية اللاجئين البيئيين***)الأمم المتحدة، 2023)، ص. 34

[3] - المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، ***تقرير الهجرة لعام 2020***)جنيف، 2020)، ص. 20.

[4] - الشيخ، عصام، **الحماية القانونية للاجئين البيئيين**، المركز العربي للدراسات، بيروت، 2021.

3- تنسيق الجهود في حالات الطوارئ البيئية:

ينبغي تنسيق الجهود الدولية في حالات الطوارئ البيئية، مثل الكوارث الطبيعية المفاجئة.[1] إذ عند حدوثها يمكن أن يتم إنشاء فرق عمل دولية تعمل على توفير المساعدات الإنسانية الفورية للنازحين.2

الفرع الثالث: التحديات العملية وسبل مواجهتها

تواجه تنفيذ الإطار القانوني المقترح عدة تحديات عملية، منها:

1- صعوبة التمييز بين الهجرة الاقتصادية واللجوء البيئي:

يُعد التمييز بين الهجرة الاقتصادية واللجوء البيئي تحديًا كبيرًا، حيث أن الأسباب الكامنة وراء النزوح قد تكون متداخلة.[3] إذ يتصور مثلا، أن يضطر الأشخاص إلى النزوح بسبب تدهور البيئة، ولكنهم قد يبحثون أيضًا عن فرص اقتصادية أفضل.4

2- تكلفة استقبال وإيواء اللاجئين البيئيين:

تُعد تكلفة استقبال وإيواء اللاجئين البيئيين تحديًا كبيرًا للدول المستقبلة، خاصة الدول النامية التي تعاني من محدودية الموارد. [5]فعلى سبيل المثال، قد تواجه بنغلاديش صعوبات في توفير المساعدات الإنسانية للنازحين بسبب الفيضانات المتكررة.6

[1] - الجبوري، سالم، "إشكالية تعريف اللاجئ البيئي في القانون الدولي"، **المجلة الأردنية للقانون الدولي**، المجلد 15، العدد 2، 2023، ص 45-70.

[2] - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئينUNHCR) ، ***تقرير حول التعاون الدولي في حالات الطوارئ***)جنيف، 2023)، ص. 45.

[3]- العنزي، خالد، "التحديات القانونية والعملية لحماية اللاجئين البيئيين"، **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، المجلد 46، العدد 3، 2022، ص 123-156.

[4] -Chatterjee, S. ،***Climate Refugees: Arriving at a Possible Framework*** (**Springer** ،2023 ،p102.

[5] -Chatterjee, S. ،Climate Refugees: Arriving at a Possible Framework في ، **Global Climate Change and Environmental Refugees** ،Springer2023 .

[6]- Pardeep Singh et al. ،**Global Climate Change and Environmental Refugees** (Springer2023 ،) ،p115.

3- القدرة الاستيعابية للدول المستقبلة:

تُعد القدرة الاستيعابية للدول المستقبلة تحديًا آخر، حيث أن بعض الدول قد لا تكون قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين البيئيين.[1]

بسبب التغيرات المناخية والكوارث البيئية. تم في هذا المبحث تحليل الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها هذا الإطار، مع التركيز على ضرورة توازن حقوق اللاجئين البيئيين مع مصالح الدول المستقبلة. من بين هذه المبادئ، تم التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، والذي يفرض على الدول الصناعية الكبرى، التي تساهم بشكل أكبر في انبعاثات الغازات الدفيئة، تحمل مسؤولية أكبر في تمويل وتنفيذ برامج الحماية. كما تمت الإشارة إلى أهمية مبدأ التضامن الدولي، الذي يدعو إلى تعاون الدول في توفير الدعم المالي والفني للدول النامية التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين البيئيين. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على مبدأ عدم الإعادة القسرية، والذي يضمن حماية اللاجئين من الإعادة إلى مناطق متضررة بيئيًا أو معرضة للكوارث الطبيعية.

تم تحديد نطاق الحماية القانونية المقترحة ليشمل ثلاث فئات رئيسية: المهجرون بسبب الكوارث البيئية المفاجئة مثل الأعاصير والفيضانات، والنازحون بسبب التدهور البيئي التدريجي مثل التصحر وتلوث المياه، والمتضررون من ارتفاع مستوى سطح البحر مثل سكان الجزر والمناطق الساحلية المنخفضة. كما تم اقتراح آليات لتنفيذ الإطار القانوني، منها إنشاء هيئة دولية متخصصة تعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، وإنشاء آليات تمويل دولية لدعم الدول المتضررة من النزوح البيئي، مع التركيز على مساهمة الدول الصناعية الكبرى.

على الرغم من أهمية هذه المقترحات، إلا أن هناك تحديات عملية قد تواجه تنفيذ الإطار القانوني، مثل صعوبة التمييز بين الهجرة الاقتصادية واللجوء البيئي، وتكلفة استقبال وإيواء اللاجئين البيئيين، والقدرة الاستيعابية للدول المستقبلة. هذه التحديات تتطلب تعاونًا دوليًا واسعًا وتبادلًا للمعلومات والخبرات لضمان نجاح الإطار القانوني المقترح.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكن التأكيد على أن قضية اللجوء البيئي تُعد واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في ظل التغيرات المناخية المتسارعة. لقد أظهر التحليل أن اللاجئين البيئيين يعانون من غياب إطار قانوني دولي يعترف بهم ويوفر الحماية اللازمة لهم، مما يعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان ويجعلهم في وضع قانوني غامض. كما أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح البيئي تزيد من تعقيد المشكلة، خاصة في الدول النامية التي تتحمل العبء الأكبر من هذه الظاهرة.

[1] -Pardeep Singh, Bendangwapang Ao, and Anamika Yadav ،**Global Climate Change and Environmental Refugees** ،Springer2023 .

من خلال تحليل الإطار القانوني الحالي، تبين أن اتفاقية جنيف لعام 1951 لا تغطي اللاجئين البيئيين، مما يترك ثغرة كبيرة في النظام القانوني الدولي. ومع ذلك، فإن الجهود الإقليمية والمحلية، مثل تلك التي تبذلها منظمات مثل الاتحاد الأفريقي، تُظهر أن هناك إمكانية لتطوير إطار قانوني شامل يعترف باللاجئين البيئيين ويوفر الحماية اللازمة لهم.

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- إنشاء اتفاقية دولية جديدة:

يجب على المجتمع الدولي العمل على إنشاء اتفاقية دولية جديدة خاصة باللاجئين البيئيين، على غرار اتفاقية جنيف لعام 1951. هذه الاتفاقية يجب أن تعترف باللاجئين البيئيين كفئة مستقلة وتوفر الحماية القانونية اللازمة لهم.

2- تعزيز التعاون الدولي:

يجب تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) لمواجهة التحديات المرتبطة باللجوء البيئي.

3- زيادة الوعي العالمي:

ينبغي تعزيز الوعي العالمي بقضية اللجوء البيئي من خلال الحملات التوعوية والبحوث الأكاديمية، مما يسهم في دفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى اتخاذ إجراءات فعالة.

4- دعم الدول النامية:

ضرورة توفير الدعم المالي والفني للدول النامية التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين البيئيين، وذلك لمساعدتها على تحمل العبء الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بهذه الظاهر.

5- إجراء المزيد من البحوث:

يجب تشجيع إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول اللجوء البيئي، خاصة فيما يتعلق بالآثار طويلة المدى للتغيرات المناخية على النزوح القسري.

قائمة المراجع:

1. **اتفاقية جنيف للاجئين**، 1951.
2. **اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية**.
3. أوشن بولياس ليل، "اللجوء البيئي: بين غياب المركز القانوني والبحث عن الحماية في ظل قواعد القانون الدولي"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 08، 2023.
4. الجبوري، سالم، "إشكالية تعريف اللاجئ البيئي في القانون الدولي"، **المجلة الأردنية للقانون الدولي**، المجلد 15، العدد 2، 2023، ص 45-70.
5. الشيخ، عصام، **الحماية القانونية للاجئين البيئيين**، المركز العربي للدراسات، بيروت، 2021.
6. العنزي، خالد، "التحديات القانونية والعملية لحماية اللاجئين البيئيين"، **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، المجلد 46، العدد 3، 2022، ص 123-156.
7. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، ***النزوح القسري بسبب التغيرات المناخية***، 2023.
8. المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، ***التقرير العالمي حول الهجرة البيئية***، 2022.
9. توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن ***الحماية المؤقتة للأشخاص النازحين بسبب الكوارث الطبيعية***، 2001.
10. **Chatterjee**, **S**. ،Climate Refugees: Arriving at a Possible Framework في ، Global Climate Change and Environmental Refugees ، Springer2023 ،.
11. **Pardeep Singh**, **Bendangwapang Ao**, **and Anamika Yadav** ، Global Climate Change and Environmental Refugees ،Springer2023 ،.